المقـــدمـــة

لا ريب أن رعاية المسنين في العصر الحالي تفرضها طبيعـــة العصـــر الحديث الذي يتميز بارتفاع متوسط الأعمار، وتزايـــد فئـــة المســـنين مـــن السكان في كثير من المجتمعات. ولا ريب أن ذلك جاء نتيجة عـــدة أســـباب منها : التقدم الطبي، وازدياد الوعي الصحي، وتزايـــد الجـــهود الموجهـــة لرعاية كبار المسنين، وارتفاع سن الزواج بين الشباب. ولا شـــك أن ذلـــك سيزيد من نسبة الإعالة في المجتمعات في المستقبل القريب.

وبمقارنة مقاييس التعمر السكاني في مصر، وبعـــض منـــاطق العـــالم، نلاحظ أن النسبة المئوية لكبار السن (ستين فأكثر) من المنتظـــر أن تبلـــغ حوالي ١١,٩% في مصر في تعداد السكان عام ٢٠٢٥م، بينما تبلغ النسبة حوالي ٢٦,٢% في الدول المتقدمة، و١٢,٢% في الدول الأقل تقدمًا فـــي نفس العام (١) ، مما يشكل آثارًا وخيمة علـــى مســـتقبل التنميـــة. ومـــن المعروف أن انخفاض معدل الوفيات الرضع مع ارتفاع معدل كبـــار الســـن سيضع أمام جيل الراشدين مسئولية إعالة هاتين الفئتين، إلى جـــانب فئـــة

صغار السن المنخرطين في التعليم، مما يعوقه عن تحمل أعبـــاء التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية. (٢).

وقد استلزم هذا الأمر ضرورة التعامل مع هذه الظاهرة ليس على أنـــها مشكلة، ولكن على أنها فئة من المجتمع لم تأخذ حقها في الرعايـــة، فقـد تأخرت مصر قليلا عن بعض دول العالم في إدراك المشـــكلات المصاحبـة للزيادة المستمرة في أعداد المسنين، وإهمال التخطيط للاستفادة مـــن هـذه الفئة في دفع عجلة التنمية وذلك نتيجة لسببين أساسيين :

الأول: التحول في نمط الاقتصاد مـــن الـدور القـائد إلـــى الاقتصـاد الرأسمالي، ولم يلتزم القطاع الخاص بأداء وظيفته الاجتماعية، ومسئولياته تجاه المسنين.

الثاني: أن المسنين في أسفل القائمة من الأولويات لـدى الدولـة فـي تخصيص الموارد للفئات السكانية المختلفة نظرا لأن مصـر لا تـزال فـي صفوف الدول التي تخطو نحو التقدم، فلم تصل بعد إلـــى مجتمـع الكفايـة والوفرة والرفاهية، مقارنة بالدول الأكثر تقدما. (٣).

وتختلف وجهات النظر في مناقشة قضية رعاية المسنين في مصر، فالبعض يرى أن البحوث والدراسات ينبغي أن توجه للفئات من صغار السن، باعتبارهم الطاقة المنتجة في المجتمع، والبعض يرى أن المسن عليه الانسحاب من المجتمع للمحافظة على التوازن الطبيعي له، وأن جيلا يربي جيلا، وأن الأبناء يدفعون آباءهم خارج ميدان العمل والإنتاج. والبعض الآخر يرى أن حجم وواقع قضية المسنين في المجتمع المصري ليست كبيرة إلى هذا الحد، وردا على أصحاب هذا الرأي يجد المتأمل للإحصائيات السكانية في ذلك الشأن أن هناك ارتفاعا مطردا في نسبة كبار السن في مصر (٦٠ سنة فأكثر) من ٦% عام ١٩٩٦، إلى ٨,٩% في عام ٢٠١٦ م. (٤)

ومع تعالي الصيحات العالية بضرورة إعطاء هذه الفئة من السكان حقها في الرعاية، واعتبار عام ١٩٩٩ عاما دوليا للمسنين، بدأ هذا المجال يحظى باهتمام المسئولين في مصر. وقد ظهر هذا الاهتمام في مناشط عديدة، مثل المؤتمرات العلمية السنوية والندوات وورش العمل لتدارس

القضايا المرتبطة بالمسنين، وإنشاء أقسام علمية متخصصة في بعض الجامعات المصرية (مثل قسم طب وصحة المسنين، ومركز الإرشاد النفسي بجامعة عين شمس ونظيره في جامعة حلوان). إضافة إلى تدعيم الدولة للجمعيات والمؤسسات الأهلية والتطوعية التي تقدم خدمات للمسنين. وقد يرجع هذا الاهتمام المتزايد من قبل الدولة إلى مجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها ما يلي:

- التزايد المستمر في أعداد المسنين، فمن المتوقع أن يزيد إجمالي السكان من ٦٠ مليون نسمة تقريبا سنة ١٩٩٦ م إلى ٩٠ مليون نسمة تقريبا عام ٢٠٢٥م. ومن المنتظر أن يزيد عدد كبار السن (٦٠ سنة فأكثر) في نفس الأعوام من ٣ مليون نسمة إلى ٩ مليون نسمة تقريبا، أي بزيادة قدرها (٣٠٠%). (٥)
- توافر الإسهامات العلمية والخبرات العملية التي يمكن الاستفادة منها في تخطيط وتنفيذ برامج رعاية المسنين.

- انتشار فلسفة التعليم المستمر وظهور نظريات في مجال تعليم الكبار غيرت من الأفكار التربوية المطروحة بشأن قدرة الفرد المسن على التعلم.

- الدعوة إلى تنمية الموارد البشرية، وضرورة الاستفادة منها في المجتمع، حيث يمثل كبار السن عنصرًا مهمًا في تلك الموارد.

- إن موضوع رعاية المسنين من أهم القضايا الإنسانية التي أكدت عليها كافة الرسالات السماوية وقوانين حقوق الإنسان. (٦)

المؤلفة